

دراسات محكمة

المغرب ما بعد كورونا:
أي دور اجتماعي للدولة والأحزاب السياسية؟

سعيد خمري

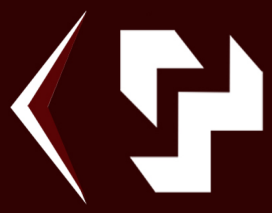
أستاذ العلوم السياسية

كلية الحقوق، المحمدية

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة



مقدمة:

الرعب والقلق والخوف من الموت، بدت انعكاساتها واضحة على النظام العالمي، بعد أن شلّت الأزمة حركة الاقتصادات الوطنية، وكشفت عن عجز اجتماعي رهيب، وهشاشة مفضوحة للنظام العالمي. لقد رأينا مذهولين كيف سقطت إيطاليا عاجزة عن حماية مواطنيها من الكارثة، وكيف انكفأت دول الاتحاد الأوربي - وهو الذي كان إلى وقت قريب، نموذجا يحتذى بقوته وصلابته وتماسكه - على ذواتها، وأدارت ظهرها عن بعضها، وحتى عن مد المعونة والمساعدة الإنسانية لدول أعضاء معها في الاتحاد. وتابعا، عبر وسائل الإعلام، نداءات من داخل دول هذا التكتل، تدعو إلى إغلاق الحدود في وجه جيرانها، وأيضا رأينا كيف تعاملت أمريكا في تصدّيها للوباء، دون أي اعتبار لقيمة الإنسان. رأينا كذلك إحياء سلوكيات القرصنة لبعض الدول الغربية ذاتها، وهي تستولي على معونات طبية موجّهة لأخرين.

1- عولمة هشّة وعودة "الدولة الوطنية"

لقد أوضحت آليات سوق النظام العالمي، عاجزة عن حماية الدول من الوباء، وكشفت الأزمة عن هشاشة هذا النظام القائم على الاعتماد المتبادل، وعن تأثير إغلاق مصانع الصين على حركية الاقتصاد في العالم، مما جعل البعض يتوقع قرب نهاية العولمة، على الأقل بمقوماتها الحالية، والتي لا تغدو أن تكون - بالنسبة له - مجموعة ترابطات وتشابكات، فاقدة لقيمة التضامن. عولمة يشهد التاريخ على تسبّبها، في أزمات مالية، وفي إشعال الحروب في مناطق عديدة من العالم، وفي الإضرار بالكرة الأرضية.

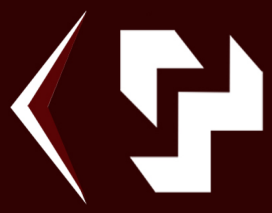
طبيعة أزمة كورونا، وتداعياتها المهولة على المجتمعات، وعلى الدول، لم تسترّع فقط اهتمام الفاعلين المحليين والدوليين، وإنما أيضا، علماء الفكر، والسياسة، والاقتصاد، والقانون، والاجتماع، والفلسفة، وطبعا الطب، وعموما، كل العلوم الحقة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، كل من زاوية تخصصه. فالأزمات كما يُقال، هي مُحرك المعرفة، والأوبئة والأمراض، هي تعبير عن أزمات. وقد علمتنا دروس التاريخ، أن هذه الأخيرة يكون لها الأثر على إعادة بناء الأفكار والأنساق والتنظيمات.

لذا ليس غريبا، أن نجد بعض الفاعلين، يغيّرون أفكارهم وتوجهاتهم، بعدما نهّمهم حقيقة الأزمة، إلى ضرورة المراجعة. في هذا السياق نفهم مثلا خطاب الرئيس الفرنسي ماكرون، حين يدعو إلى العودة إلى دولة الرعاية الاجتماعية. بل إن بعض المفكرين، وجد في مظاهر الأزمة وتداعياتها، كل المبررات، للدعوة إلى "عقد اجتماعي جديد"، فيما استعاد البعض الآخر مقولات "الدولة الأخلاقية"، أو "الديمقراطية الأخلاقية"، التي تعطي الأسبقية للمواطن/الشخص وليس للربح.

أما على مستوى المنظومة العالمية، ووفقا لقاعدة "المنتصرون هم من يفرضون نظامهم بعد الحرب/الأزمة"، توقّع الكثيرون تصدّر الصين، وبروز قوى جديدة، مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة. أي التحول إلى "عولمة حول الصين"، عوض عولمة حول أمريكا، "عولمة الشرق"، عوض عولمة الغرب. في هذا الاتجاه ربما، بادرت دولة الهند، إبان الأزمة، للدعوة إلى مؤتمر، عبر الشاشة، لقادة دول جنوب آسيا، من أجل رد فعل مشترك ضد وباء كورونا.

وإجمالا، يمكن تحديد تداعيات أزمة كورونا على الدول في: تغيير النظام العالمي ما بعد كورونا؛ وتفكك الاتحادات الإقليمية، أو على الأقل، لن يعود النظر إليها كأولوية مقابل الرجوع إلى مفهوم الدولة الوطنية، والسيادة الوطنية، وانكفاء الدول على ذواتها، بالسعي إلى بناء اقتصادات وطنية، تُؤمّن الحد الأدنى، وعدم الاندماج الكلي في اقتصاد السوق العالمي بمقوماته الحالية؛ كما سيكون من تداعيات الأزمة، إعادة نظر الدول في منظوماتها للحماية الاجتماعية، وبالأخص نظم الصحة والتعليم والبحث العلمي؛ ويتوقّع أيضا بعض الهزات الحكومية، لأنظمة لم تفلح في تدبير الأزمة.

2- مغرب ما بعد كورونا



في المغرب، أبانت الدولة منذ البدايات الأولى لانتشار الفيروس، ومن خلال مبادرات وتدخلات، الملك رئيس الدولة، والحكومة، والسلطات العمومية، عن قدرة عالية، ورؤية استباقية لتدبير الأزمة، وحماية المواطنين، والتكفل بالفئات الأكثر هشاشة في فترة حالة الطوارئ الصحية، في الوقت الذي تركت دول كبرى، في الضفة الأخرى من المتوسط، أو من الأطلسي، عجزتها ومرضاها يموتون في الركن، وغلبت منطق الربح الاقتصادي على كرامة مواطنيها.

وبالمقابل كشف انضباط المواطنين المغاربة عموما بتدابير وإجراءات حالة الطوارئ الصحية، عن درجة ثقهم في نظامهم السياسي ومؤسسته، وهي ثقة لا يوازها سوى عمل الدولة والسلطات، دون ادخار أدنى جهد أو وقت، لتوفير الحماية الصحية للمواطنين، وتدبير الأزمة، ومواجهة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على الأقل خلال فترة الوباء.

وقبل الحديث عن مغرب ما بعد كورونا، بالنظر إلى هذه التطورات والتداعيات للأزمة على الصعيد الدولي، يجدر قبل ذلك، التذكير بعناصر القوة والإكراهات، في السياسة المغربية الخارجية والداخلية، على مدى العقدين الأخيرين، لتبيان مدى قدرة المغرب، على مواجهة تداعيات الأزمة في المستقبل، وأيضا الوقوف على تصورات الأحزاب السياسية المغربية للخروج من الأزمة.

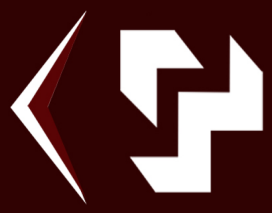
أ- السياسة الخارجية: تحول استراتيجي

لقد أظهرت العشرون سنة الماضية، تحولا استراتيجيا في السياسة الخارجية للمغرب. إذ لم تنخرط المملكة كلية في منطق التجاذبات بين القوى الكبرى في العالم، وتفاعلت بشكل متوازن، وعلى غير عاداتها في الماضي، مع حلفائها في العالم. لاحظنا ذلك في علاقة المملكة مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، ومع الدول الغربية بشكل عام. وحتى مع دول الشرق الأوسط، استطاعت المملكة أن تحفظ لنفسها مسافة مما يجري من تقاطبات جديدة، دون أن تفرط في علاقتها مع حلفائها التقليديين. وبالمقابل، التفتت المملكة، إلى جذورها الإفريقية، وأسست علاقات مثمرة اقتصاديا واجتماعيا، عمادها تعزيز العلاقات جنوب جنوب، تحت شعار "رايح رايح"، تُوّجت بعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، والتي دُعِمت -إلى جانب جهود أخرى- موقف المغرب من قضية وحدته الترابية. وذلك فضلا عن انفتاح المملكة، في إطار سياسة خارجية متعددة الأبعاد، على الهند، وروسيا، وأكثر على الصين باتفاقيات تعاون مهمة، وكذا دول جنوب شرق آسيا. وإذا أضفنا إلى هذه التوجهات الجديدة، سياسته للهجرة واللجوء، وأيضا استراتيجيته وعمله في مكافحة الإرهاب، فقد بات المغرب، قوة إقليمية صاعدة، لا محيد عنها، في ضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة.

ب- مواصلة الإصلاح

أسفرت السياسة الداخلية للمغرب، على مدى العشرين سنة الماضية، أي منذ تولي الملك محمد السادس العرش، عن تقدم ملحوظ على مستوى إنجاز البنيات التحتية، وبالأساس البنية الطرقية، وتحديث المجالات الحضرية والقروية، وتعميم كهربة العالم القروي، وتطوير عدد من المخططات الاستراتيجية، والبرامج الاجتماعية، وإحداث مشاريع كبرى في الطاقات المتجددة، وبناء ميناء طنجة المتوسط الأكبر إفريقيا، فضلا عن مواصلة مسار البناء الديمقراطي والمؤسستي والقانوني.

لكن رغم هذه الإصلاحات، والتي عرفت مداها، في إصلاح 2011، مازالت المشاكل الاجتماعية الكبرى تُسائل الفاعلين. وهو الأمر الذي تجسد في احتجاجات اجتماعية عاشها المغرب، كانت مطالبها أساسا اجتماعية. ذلك أن التقدم المحقق، لم ينعكس إيجابا على الحياة اليومية لفئات عريضة من المجتمع المغربي، المهمشين منهم، والعاطلين، والفقراء، والمشتغلين في الاقتصاد غير المهيكل، والأشخاص في وضعية الهشة. هذه الوضعية، التي أعلن عنها الملك صراحة في خطاب العرش لـ 29 يوليوز 2019، كانت وراء الإعلان عن إحداث اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.



تأتي أزمة كورونا، لتؤكد من جديد، وأكثر من أي وقت مضى، حاجة المغرب إلى نموذج تنموي جديد يبعد اجتماعي أقوى، كما سنأتي على تبيانها، بعد الوقوف على تصورات الأحزاب لمواجهة تداعيات الأزمة.

3- تصورات الأحزاب المغربية للخروج من الأزمة

قبل إعلان السلطات المغربية عن حالة الطوارئ الصحية، لمواجهة وباء كوفيد 19 كورونا في مارس 2020، كان الملك محمد السادس قد عين لجنة النموذج التنموي المغربي، من أجل إعداد تصور شامل، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين المعنيين، وضمهم طبعا الأحزاب السياسية. وقد عمدت هذه الأخيرة إلى مدّ اللجنة المذكورة بمقترحاتها في هذا الباب، إلا أن أزمة كورونا أعادت التفكير من جديد في النموذج المطلوب أمام المتغيرات الجديدة الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ودوليا، والتي فرضت على الحكومة المغربية إلى الاتجاه نحو تعديل القانون المالي لمراجعة التوقعات التي بُني عليها القانون السابق. في هذا السياق دعا رئيس الحكومة الأحزاب المغربية إلى تقديم تصوراتها بخصوص تعديل القانون المالي، أي في مرحلة الأزمة وأيضا ما بعدها.

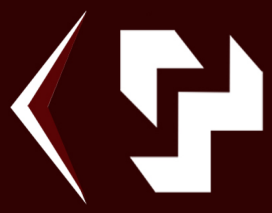
وقد جاءت مذكرات الأحزاب في هذا الصدد متفاوتة من حيث قوتها الاقتراحية، بين من اكتفى منها بتقديم اقتراحات تقنية في إطار قانون المالية المرتقب تعديله، لتجاوز المشاكل الأنية المطروحة، كما هو حال مذكرتي حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة الشعبية مثلا، وبين مذكرات أحزاب وضعت تصورات استراتيجية متكاملة وفقا لمرجعيتها السياسية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي كما هو حال أحزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية، وأحزاب ركزت بالخصوص على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ويدخل في هذه الخانة حزب الأصالة والمعاصرة، الذي قدم فقط اقتراحاته لتجاوز الأزمة على المدى القصير.

أ- تصور حزب العدالة والتنمية

تحت شعار "الثقة في المؤسسات"، عبّر حزب العدالة والتنمية بداية في مذكرته الاقتراحية، عن رفضه المطلق "لكل خطاب يستهدف المساس بالاختيار الديمقراطي، ويبخس أداء الأحزاب ومختلف مؤسسات الوساطة بدعوى النجاعة في مواجهة تداعيات كورونا¹. وبعد تأكيده على ضرورة تعزيز البعد المؤسسي في شقه الترابي، وبتركيزه لاختيارات الحكومة لمواجهة وباء كورونا، وفي ما بعد لتخفيف الحجر الصحي، دعا حزب العدالة والتنمية، إلى الأخذ في الاعتبار، من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، ثلاثة مستويات، وهي الأوراش ذات الأولوية، ودعم العرض والطلب، ودعم المقاولات وفرص الشغل.

فعلى مستوى الأوراش ذات الأولوية، تم التأكيد على "أدوار الدولة الاستراتيجية: الدولة الحامية، والدولة الاجتماعية، والدولة التي تعبئ المواهب وتشجع الابتكار". لكن على المستوى الإجرائي لم تتجاوز مقترحات الحزب، الدعوة لمواصلة سياسة الحكومة في الأوراش القائمة، مع إعطاء الأولوية لبعض القطاعات الاجتماعية، أو بعض القطاعات الاقتصادية المتضررة، دون أن تصل هذه المقترحات إلى مساءلة حدود تدخل الدولة وشكله ومستوياته. ضمن هذا المنظور، وضع حزب العدالة والتنمية عددا من المشاريع، اعتبرها ملحة وذات أولوية، لتعزيز الرأس المال البشري، والتي ينبغي مواصلة دعمها مثل الصحة والتعليم والبحث العلمي والابتكار، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعية وتعميم الحماية الاجتماعية. وعلى مستوى دعم العرض والطلب، اقترح حزب العدالة والتنمية استمرار وتسريع الإصلاح الضريبي والاستثمار العمومي وتشجيع الاستثمار الخاص وتيسيره "كأولوية كبيرة". أما على مستوى دعم المقاولات ودعم الشغل، فيقترح الحزب دعم الدولة للمقاولات والشركات الاستراتيجية، والشركات الكبيرة، والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا والتجار والحرفيين وأصحاب المشاريع الذاتية.

¹ جوابا منه على بعض الدعوات إلى إقامة حكومة وحدة وطنية التي اقترحها ادريس لشكر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، أو حكومة كفاءات التي دعت إليها بعض الفعاليات المدنية.



ب-تصور حزب الحركة الشعبية

في تصوره لتدبير مغرب ما بعد الحجر الصحي والحد من تداعيات جائحة كورونا الأنية والمقبلة، وضع حزب الحركة الشعبية في مذكرته مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والمؤسسي والحقوقية.

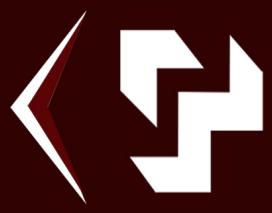
وتتمثل القطاعات ذات الأولوية في تصور الحزب، في القطاع الصحي، الذي دعا إلى إعطائه مكانة متميزة بتوفير التجهيزات الطبية الضرورية، وتوجيه الاستثمار بالقطاع نحو إقرار العدالة المجالية في البنيات الاستشفائية. كما دعا الحزب إلى إيلاء منظومة التربية والتكوين الأولوية، والوفاء بتنزيل مضامين وأحكام القانون الإطار للتربية والتكوين، وتفعيل الإصلاح البيداغوجي الجامعي، ودعم الصناعة الوطنية وتشجيع مبادرات الخبراء والمخترعين المغاربة، ورفع حصة الاستثمار في مجال البحث العلمي كخيار استراتيجي، ودعم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي واقتصاد المعرفة، وتنزيل مخطط المغرب الرقمي، وتعزيز التجارة الإلكترونية، ومراجعة المخططات القطاعية وفق مستجدات المرحلة من خلال تشجيع الصناعة الغذائية والسمكية، ودعم الفلاح بالموازاة مع المنتج وأدوات الإنتاج، وتوسيع خيار الإرشاد الفلاحي والتكوين، والتعجيل بتنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري وتسريع وثيرة الجهود المتقدمة، بالإضافة إلى تفعيل المساطر الخاصة بممارسة الجهات والجماعات الترابية لاختصاصاتها الذاتية، وتجسيد إرادة حكومية فعلية في مجال ممارسة الاختصاصات المشتركة والمنقولة، ومواصلة برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وإحداث لجن جهوية لليقظة الاقتصادية لممارسة نهج القرب من الواقع الاقتصادي والاجتماعي محليا وجهويا.

وفي محور الإصلاحات المؤسسية والحقوقية والتدابير المصاحبة، اقترح الحزب فتح ورش الإصلاح المؤسسي عبر مراجعة الترسنة القانونية المتعلقة بالأحزاب السياسية والمنظومة الانتخابية، ومراجعة القوانين التنظيمية للجماعات الترابية باستلهاً خلاصات الممارسة، ومراجعة الأنظمة الأساسية للغرف المهنية، وتقوية مكانة الشباب والأطر في الأحزاب السياسية، وتعزيز الآليات القانونية للرقابة الشعبية على المنتخبين، وتعزيز التدبير الجماعي في الجماعات الترابية، ومراجعة شاملة للنظام الأساسي للتوظيف العمومية والتأصيل القانوني للتوظيف الجهوي، وإخراج المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بالتغطية الصحية للعمال المستقلين والمهنة الحرة، وإخراج المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وتأهيل أدوار باقي المؤسسات الدستورية الاقتصادية والحقوقية، وإخراج المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعي، ومراجعة القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج، ومراجعة شاملة لمدونة الضرائب ومدونة تحصيل الديون، والحسم في تعديل القانون الجنائي بما يعزز الحريات الفردية المقرونة بحقوق المجتمع، ومراجعة أدوار الإعلام العمومي وجعله فضاء للنقاش العمومي بما يراعي التعددية السياسية والثقافية واللغوية.

ت-تصور حزب الاستقلال

في مذكرته للخروج من الأزمة، والتي حملت عنوان: "إنعاش اقتصادي مسؤول اجتماعيا وبيئيا لحماية المكتسبات والبناء المشترك للمستقبل"، عبّر حزب الاستقلال عن تطلعه إلى مراجعة الاختيارات الاستراتيجية في بناء مغرب جديد، ومنها "تقوية أدوار الدولة، وإعادة تموقع الدولة الوطنية الراعية، وتأمين الاكتفاء الذاتي من الموارد والخدمات الحيوية، وتقليص التبعية للخارج، وتقوية السيادة الوطنية"، وذلك وفق تصور يسعى إلى إحداث "القطاعات الضرورية مع الاختيارات التي أبانت عن محدوديتها، ومع مختلف أسباب ومظاهر الليبرالية المفرطة، من أجل بناء مغرب قوي اقتصاديا، و متماسك اجتماعيا، وفاعل في محيطه الجهوي والقاري".

وتسعى رؤية حزب الاستقلال إلى تعزيز السيادة الوطنية من خلال تقوية الأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن الطاقوي والمائي والاقتصادي والمالي؛ وتقوية دور الدولة من خلال وظائف التخطيط الاستراتيجي، والتنظيم والتقنين، وفي الوقت نفسه من خلال تدخلها كفاعل أساس في التعليم والصحة؛ وإرساء حكامه مبنية على الاستباقية، والاندماج، والتنسيق، والاستهداف. كما



المغرب ما بعد كورونا:

أي دور اجتماعي للدولة والأحزاب السياسية؟

يسعى الحزب إلى تقوية التماسك الاجتماعي عبر تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وفي ما بين الأجيال؛ وريح التحول الإيكولوجي والرقمي، لضمان استدامة التنمية الاندماج في اقتصاد المعرفة.

وتقوم خطة الإنعاش الاقتصادي لدى حزب الاستقلال على الركائز التالية:

- تعزيز وتقوية دور الدولة، وجعل المواطن في صلب أدوارها الأساس، وضمان فعالية التمتع بالحقوق، وإقرار تكافؤ الفرص، وضمان الأمن الصحي والتعليم الجيد للجميع؛
- إعطاء دينامية جديدة لمحركات النمو الاقتصادي، وخاصة عبر التموقع الاستراتيجي، ودعم القطاعات المتضررة، وتقوية النسيج المقاوطني الوطني؛
- إنعاش الشغل وخاصة لفائدة الشباب والنساء والمحافظة عليه؛
- دعم القدرة الشرائية للأسر، وتأمين مستوى عيش لائق؛
- تقوية التماسك الاجتماعي، من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية وفي ما بين الأجيال؛
- تسريع التحول الرقمي للمغرب، من أجل ضمان إدماج المقاوطني والمواطنين في اقتصاد المعرفة.

ث- تصور الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

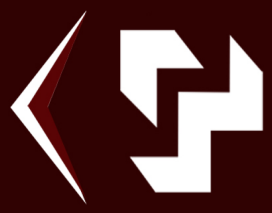
أكدت الأرضية التوجيهية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التي أعدها كاتبه الأول ادريس لشكر، على أهمية حماية صحة المواطنين، وضمان العيش الكريم "لطي صفحة الماضي المتجاهلة للاختلالات في الخريطة الطبية، وقلة الموارد البشرية، وضعف الإمكانيات المادية، وغياب التغطية الاجتماعية الشاملة". كما أكدت أرضية الحزب التي حملت عنوان: "جائحة كورونا فرصة لانطلاق النموذج التنموي الجديد على أسس سليمة"، على الدور المحوري لمنظومة التعليم العمومية، ومحدودية الاختيارات النيوليبرالية في السنوات الأخيرة.

ولتجاوز الأزمة الاقتصادية، اقترحت أرضية الاتحاد الاشتراكي - فضلا عن التصدي لمخاطر السيولة - دعم المقاوطني المتضررة، أو المساهمة في رأس مالها، أو تأمينها كليا ولو بشكل مرحلي.

وعلى سبيل الاستعجال، اقترحت أرضية الحزب، اتخاذ تدابير للحد من واردات المواد الكمالية، ومراجعة اتفاقيات التبادل الحر "التي فيها غبن للفاعل الاقتصادي المغربي"، وسن سياسة جبائية منصفة ومتوازنة، والخروج من القطاع الغير مهيكّل، باعتماد سياسات تشجيعية، ودعم الإنتاج الوطني، وجعل المقاوطني الصغيرة والمتوسطة في مركز السياسات النقدية والاستراتيجية القطاعية، وهاجس تدبير مناخ الأعمال، بهدف تطويرها وحمايتها والرفع من قدراتها التنافسية، بما يمكن من ضمان مناصب الشغل وتوفير حاجيات السوق الداخلية.

ولتشجيع رأس المال الوطني المنتج والمُشغّل والمُبدع، دعت أرضية الاتحاد إلى "القطع التام مع اقتصاد الربح والمضاربة والاحتكار"، ونهج "النمو الأخضر" لتجاوز أنماط الإنتاج والاستهلاك المهذرة، من أجل تحقيق تنمية مستدامة تحمي رأس المال الطبيعي، وتضمن العيش الكريم للمواطنين في كل مناطق المغرب. وكمدخل لـ"الاقتصاد الأخضر"، ركزت أرضية الحزب، على قطاع الفلاحة، وذلك بتشجيع الزراعات العضوية، ودعم الفلاحين الصغار، ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة، وتطوير الإمكانيات المحلية للجهات والأقاليم، وإعمال وسائل التقييم والتحيين والمراقبة الحكومية والبرلمانية.

من جهة أخرى شددت أرضية الاتحاد الاشتراكي، على أهمية حماية النساء، وجعل النهوض بأوضاعهن في قلب المشروع التنموي، ومواصلة الإصلاحات السياسية من خلال مراجعة المنظومة الانتخابية من أجل تكريس تمثيلية سياسية حقيقية،



وإفراز نخب كفؤة ونزيهة، وتوسيع مجال تقاسم السلط بين الدولة والمجالات الترابية اللامركزية، والتفعيل الجيد لاستقلال السلطة القضائية، والتسريع بتفعيل رقمنة الإدارة العمومية.

ج- تصور حزب التقدم والاشتراكية

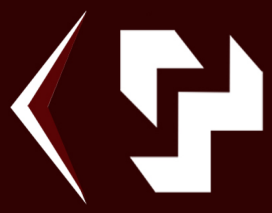
تحت عنوان "من أجل تعاقد سياسي جديد"، قدم حزب التقدم والاشتراكية مقترحاته الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني على أسس جديدة، ومحاربة الهشاشة الاجتماعية، وإعادة ترتيب الأولويات قصد تحقيق انطلاقة تنموية، وتعميق فعلي للمسار الديمقراطي.

ويؤسس حزب التقدم والاشتراكية تصوره على قناعاته بضرورة وضع الإنسان في قلب العملية التنموية، واضطلاع الدولة بأدوار جديدة على مستوى التوجيه والضبط، والتدخل المباشر لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وضمان الولوج إليها، وفي الأنشطة الإنتاجية ذات الطابع الحيوي والاستراتيجي، مع التأكيد على الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع خصوصي منتج وناجع، ومسؤول اجتماعيا وبيئيا، في تكامل مع الأولويات الوطنية المحددة من طرف الدولة.

فضلا عن اقتراحاته الإجرائية الآنية لتخطي الأزمة، دعا حزب التقدم والاشتراكية، إلى بلورة مخطط اقتصادي للإنعاش، قوامه الارتكاز على دور الدولة، وفق رؤية استراتيجية مندمجة، تأخذ بعين الاعتبار الأولويات الجديدة، وتنطلق من التمويع الجديد لسلاسل الإنتاج والتزويد على الصعيد العالمي، وإرساء أنظمة لتوجيه الإنتاج والاستهلاك، ولمراقبة وضبط وتقنين المنافسة والأسعار والجودة، ولحماية المستهلك والمنتج الوطني، والاعتماد على الاستثمار العمومي لدعم مخططات اقتصادية واجتماعية، وتحسين البنيات التحتية والأوراش الكبرى، وتقوية الطلب العمومي، وتعزيز دور الدولة كطرف ضامن للمقاولة الوطنية في علاقتها بقطاع التمويل، وتعزيز وإحداث آليات عمومية للمساهمة في تمويل المشاريع التنموية الكبرى، وإعادة تشغيل شركة لاسامير، ووضعها في خدمة الأمن الطاقوي الوطني، وإطلاق أوراش مجالية وجماعية في الأرياف والمناطق، تشمل البنيات الأساسية والطاقية، واعتماد مقاربات مالية وميزانية مجددة، ومباشرة إصلاح جبائي منصف، ودعم وتمويل المقاولة الوطنية والحفاظ على مناصب الشغل في إطار ميثاق اجتماعي، والاعتماد على الإنتاج الوطني وتفضيله، والحد من الاستيراد المفرط، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالي التصنيع والفلاحة، واعتماد البعد الإيكولوجي في المسلسل التنموي، وإعادة التمويع الاقتصادي للمغرب، وتعزيز مؤهلاته في مهن المستقبل، وإعمال الحكامة في المجال الاقتصادي.

أما في الجانب الاجتماعي، فقد دعا الحزب إلى إقرار عدالة اجتماعية ومجالية، وتوزيع منصف لخيرات البلاد، من خلال تعميم الحماية الاجتماعية، وإطلاق عملية تسوية واسعة النطاق للعمال الغير مسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإقرار دخل أدنى للكرامة، وإرساء عدالة الولوج إلى وسائل الاتصال الحديثة، وإقرار خدمة وطنية مدنية لسنة واحدة بالأجر العادي، وحماية الأشخاص في وضعية إعاقة. كما اقترح الحزب في الجانب الاجتماعي أيضا، الاستثمار في المدرسة العمومية والتكوين المهني والبحث العلمي، والارتقاء بالصحة العمومية والمستشفى العمومي، والاستثمار في الثقافة والإبداع، والنهوض بأوضاع الشباب.

ومن جهة ثالثة، ولتعميق المسار الديمقراطي والبناء المؤسسي، دعا حزب التقدم والاشتراكية إلى تفعيل المبادئ والمقتضيات الدستورية الديمقراطية، وتوسيع مجال الحريات بما فيها الحريات الفردية والجماعية، وتقوية المجال الحقوقي والنهوض بالمساواة، والارتكاز على الديمقراطية الترابية، والنهوض باللامركزية والجهوية المتقدمة، وتسريع إصلاح الإدارة والقضاء.



ح- تصور حزب الأصالة والمعاصرة

في تصوره لإعادة الإقلاع السريع الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وفقا لثلاثة مبادئ تتمثل في تكامل السياسة الاقتصادية وتجانسها وعقلانيتهما بمعناها المرتبط بالفعالية الاقتصادية، حدد حزب الأصالة والمعاصرة مجموعة من المنطلقات للخروج من أزمة الاقتصاد الوطني بهدف الحد من إفلاس المقاولات، والحفاظ على مناصب الشغل، وإعادة الإقلاع السريع للآلة الإنتاجية فور رفع الحجر الصحي، وكهدف محوري تقليص التكلفة الاجتماعية على السكان في وضعية هشاشة، بدون أن يؤثر الخروج من الأزمة على سيادة المغرب المالية والصناعية والغذائية. ولتجاوز الأزمة، اقترح الحزب عددا من الإجراءات الهادفة إلى استمرار استقلالية الاقتصاد الوطني، منها التدابير المتعلقة بالميزانية والشركات في وضعية صعبة. ويجعل تصور الحزب من كرامة المواطن البسيط وتشجيع المنتج المغربي قطب رحي استراتيجيته، من خلال اقتراح تقديم تسهيلات مالية وحماية المستهلكين، إضافة إلى عدد من الإجراءات الموجهة للقطاعات المجددة، القطاعات الحساسة التي تستدعي اهتماما خاصا، مثل السياحة والصناعة والصحة العمومية والتربية والتعليم والعقار.

4- الأدوار الاجتماعية للدولة

إن إعادة التفكير في النموذج التنموي الجديد للمغرب، وفقا للمتغيرات الداخلية والخارجية الصادمة لجائحة كورونا، يكون بإعادة النظر في التوجهات الاستراتيجية للدولة، في علاقتها بالاقتصاد والمجتمع. وهو ما يعني مراجعة قيم العمل والإنتاج والتوزيع والتضامن، واستعادة الدولة لأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، ليس بالمفهوم التقليدي لـ "الدولة التدخلية"، ولكن بمفهوم "الدولة الاستراتيجية" المعبّئة للموارد. ليس بالتراجع عن الحق في الملكية، وحرية المبادرة والمقاولة التي يضمنها الدستور، ولكن بإعادة وضع يد الدولة على الاقتصاد، كْمُخَطِّط، ومُوجِّه، ومُنظِّم ومراقب للاقتصاد، وبشكل مواز التأسيس لمنظومة متماسكة للحماية الاجتماعية.

وإذا كان نظام الحماية الصحية، سيأخذ لا محالة مكانة مهمة في منظومة الحماية الاجتماعية المستقبلية للدول، وليس للمغرب وحده، في مستقبل ما بعد كورونا، فإن الاهتمام بالعلم والمعرفة والبحث العلمي، لا بد أن يكون في صلب الأدوار الاجتماعية للدولة، بل إنه أساس أي نموذج تنموي. لقد أن الأوان، وقد أثبتت ذلك بالمكشوف أزمة كورونا، لإعادة بناء الدولة للعلاقة مع البحث العلمي، ليس كحق من الحقوق، بل كقيمة مجتمعية، وكأساس لا محيد عنه لتحقيق التنمية.

بعد إصلاح 2011، أصبح المغرب يتوفر على ضمانات دستورية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإن كانت مشروطة بالإمكانات المتاحة للدولة. ولعل أبرز هذه الضمانات الفصل 31 من الدستور، الذي نص على عمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من أجل الحق في العلاج والعناية الصحية؛ والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛ والتكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية؛ والسكن اللائق؛ والشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛ وفي لوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق؛ والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، وفي التنمية المستدامة.

وإذا كان بعض الملاحظين، يؤاخذون على هذا النص، صيغته غير الملزمة للدولة، فإنه يجب الإقرار بأن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وهي المرجعية الحقوقية الدولية الأسس، تأخذ بصيغة "الإعمال التدريجي" للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومراعاة "الإمكانات المتاحة للدول"، كما جاء ذلك مثلا في المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966. أي أن الإعمال الكامل لهذه الحقوق، متوقف على الإمكانات المتاحة. لكن وحتى في ظل قلة الإمكانات، فإن الدول مطالبة بتيسير الولوج إلى هذه الحقوق، أمام جميع المواطنين على قدم المساواة، وبدون تمييز. بل أكثر من ذلك، فإن الدول



أي دور اجتماعي للدولة والأحزاب السياسية؟

مطالبة، بتطوير إمكاناتها، لتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فكانت مقولة "الإعمال التدريجي" لها، فهي بالتالي، أي الدول، مسؤولة عن تطوير أو عدم تطوير إمكاناتها الاقتصادية، والزيادة في مواردها، لتحقيق هذه الحقوق.

وعموما، وبخصوص الحالة المغربية، فإن استعادة الدولة لأدوارها الاقتصادية والاجتماعية، من شأنه تيسير توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين والمواطنات المغاربة. لذلك فإن تعزيز بناء الدولة، بتقوية تدخلها في المجال الاجتماعي، سيُمنّن روابط التماسك الاجتماعي في البلاد، ويعزز الدعامات الاجتماعية لشرعية الدولة، بما يكرس مفهوم الملكية الاجتماعية، المنصوص عليه في أول فصل من الدستور.

المغرب ما بعد كورونا: أي دور اجتماعي للدولة والأحزاب السياسية؟



مراجع مختارة:

- امحمد عبد الله يونس: كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح "عالم ما بعد كورونا"؟، دراسات خاصة، العدد 2، 29 مارس 2010، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة.
- محمد الشرقاوي: التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيوليبرالية، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2012.
- مابعد وباء كوفيد 19 أي عالم يمكن توقعه؟ تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أبريل 2012.
- عشر شخصيات علمية تقرأ دروس كورونا بالمغرب، تيلكيل عرب، العدد 47، من 10 إلى 16 أبريل 2020.
- مغرب ما بعد كورونا، أخبار اليوم، عدد 19-19 أبريل 2020.
- محمد بنحمو: جائحة كورونا تؤشر على نهاية الريادة الغربية، اليوم المغربي، عدد 1-2، أبريل 2020.
- معالم المملكة الشريفة الثالثة ما بعد كورونا، الأيام الأسبوعية، العدد 894، 16-22 أبريل 2020.
- مذكرات أحزاب العدالة والتنمية، والحركة الشعبية، والأرضية التوجيهية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومذكرات حزب الاستقلال، وحزب التقدم والاشتراكية، وحزب الأصالة والمعاصرة، المنشورة على المواقع الرسمية لهذه الأحزاب في يونيو 2020.

• <https://www.istiqlal.info>

• <https://www.pjd.ma>

• <http://ppsmaroc.com/ar/>

• <https://www.alharaka.ma/ar/>

• <https://www.pam.ma>

• <http://www.usfp.ma>

- how the world will look after the cononavirus pandemic.

the pabdemic will change the world forcever. we asked 12 leading global thinkers for their predictions. Foreignpolicy.

com

March 20, 2020. 7:02 pm

- Cofid-19 et la vie bascula, Le Monde Diplomatique, n 793, avr 2020.